الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
7 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد لو رو (نائب الرئيس) . . . . . .(جنوب أفريقيا)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-53938 (A)

بالنظر إلى غياب السيدة لينتونين (فنلندا) ترأس الجلسة السيد لو رو (جنوب أفريقيا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (A/62/119 و A/62/71-E/2007/46)

(ج) **أزمة الديون الخارجية والتنمية** (A/62/151 و A/62/71-E/2007/46)

١ - **السيد مونتيس** (رئيس فرع تحليل السياسات والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/62/119).

٢ - **السيد خالدي** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد): قدم تقرير الأمين العام عن التطورات الأخيرة في مجال الديون الخارجية (A/62/151)، الذي يعرض تحليلا شاملا للمسائل والتطورات الرئيسية المتصلة بالديون الخارجية، ولا سيما المسائل والتطورات التي تواجهها البلدان النامية.

٣ - **السيد ميرو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): سأل إلى أي مدى يُتوقع من البلدان أن تعامل الديون المحلية بشكل يختلف عن معاملتها للديون الخارجية.

٤ - **السيد خالدي** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد): قال إن التقرير قد أكد على أنه، إذا ما توفرت القدرة الكافية لإدارة استراتيجيات الديون العامة، فإن الديون المحلية يمكن أن تكون أكثر سلامة من الديون الخارجية. بيد أن المزيج الصحيح من الديون المحلية والديون الخارجية سيتوقف على ظروف الاقتصاد الكلي الخاصة بكل بلد من البلدان النامية. فالتقرير لم يزد على أن حاول إبراز أن ظهور الأسواق المالية في البلدان النامية لأغراض التنمية هو أمر يلقى الترحاب.

٥ - **السيد باكشي** (الهند): تساءل عما إذا كان خطر تضارب العملات ينطبق بشكل رئيسي على الديون الخارجية أو ما إذا كانت هذه الأخطار تنطبق أيضا على الديون المحلية، وذلك باستثناء الحالة التي يمكن فيها التحويل الكامل لحسابات رأس المال.

٦ - **السيد خالدي** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد): قال إن الديون المحلية تعتبر بوجه عام أكثر سلامة بسبب أنها تتصل بشكل رئيسي بالتضارب في مواعيد الاستحقاق، في حين أن الديون الخارجية تتصل بالتضارب في مواعيد الاستحقاق وتضارب العملات معا.

٧ - **السيد مونتيس** (رئيس فرع تحليل السياسات والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أشار إلى أن إمكانية تحويل حسابات رأس المال هي مسألة دولية هامة بسبب اهتمام المستثمرين الأجانب بشراء الديون المحلية والصعوبة التي تواجهها البلدان التي لديها حسابات رأس المال في الاحتفاظ بأسعار صرف تنافسية لأغراض التجارة.

٨ - دعا الرئيس اللجنة إلى الاشتراك في مناقشة عامة بشأن هذا البند.

٩ - **السيد خان** (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه في حين أن التخفيف من الديون المقدم في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف قد يُحرر الموارد لأغراض التنمية، فإنه لا يكفي لتمكين البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. فالحاجة تدعو إلى مبادرات أكثر جرأة واستعجالا وشمولا

لحل مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية بطريقة فعالة منصفة ذات وجهة إنمائية.

١٠ - وأضاف قائلا إن التخفيف من الديون ما برح بطيئا جدا كما إنه لم يكن إضافيا على النحو الذي كان مقررا في الأصل؛ وعلاوة على ذلك، ينبغي توسيعه كي يشمل البلدان التي هي في حاجة ماسة والتي لا تُشكل جزءا من مبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولذا كان من الجوهري إعادة النظر في وسائط ومعايير الأهلية بالنسبة للتخفيف من الديون كي يتسنى ضمان إمكانية الإضافة ودعم التخفيف من الديون في المستقبل بالنسبة لجميع الذين يحتاجونه.

١١ - والموارد الإضافية والإعمال الكامل لالتزامات المعونة أمور جوهرية أيضا لمعالجة مشاكل الديون للبلدان النامية بطريقة شاملة. وفي هذا الصدد، تُعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن قلقها الشديد لانخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية فعلا، رغم الوعود بتقديم ٥٠ بليون دولار إضافي، واعتمادها بشدة على إلغاء الديون وإعادة هيكلتها. وفي حين أن التخفيف من الديون يمكن أن يؤدي دورا في تحرير الموارد، فهو لا ينبغي أن يحل محل مصادر التمويل الأخرى.

١٢ - كما ينبغي الربط بين القدرة على تحمل الديون وبين قدرة البلد على تحقيق أهدافه الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ومما يعادل ذلك في الأهمية المرونة على أساس كل حالة على حدة فيما يتعلق بالعتبات. وأخيرا، ينبغي النظر في احتمالات الديون التي تنطوي على صدمات خارجية كما ينبغي ألا تقوم تحليلات القدرة على تحمل الديون على أساس استعمال مؤشرات الإدارة الذاتية. كما يمكن ضمان تحمل الديون الطويلة الأجل من خلال زيادة التمويل المستند إلى المنح، وإلغاء ١٠٠ في المائة من الديون الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتخفيف ملموس من الديون أو إعادة هيكلتها بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي لديها أعباء ديون لا يمكن تحملها. ومما يُسهل أيضا إلى حد كبير جهود البلدان النامية للمحافظة على القدرة على تحمل الديون تحسين وصول صادراتها إلى الأسواق وتدابير أخرى لتعزيز قدراتها الإنتاجية.

١٣ - وأضاف قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد وجدت، كما وجد الأمين العام، أنه من المشكوك فيه، التأكيد بأن المقرضين الثنائيين الجدد قد يستفيدون من الجولة الأخيرة للتخفيف من الديون دون المشاطرة في عبء التكاليف. فوجود مقرضين جدد يولد تنافسا صحيا، مما يمنح البلدان المستفيدة خيارات، ويمكّنها من جذب الموارد التي هي في أمس الحاجة إليها من أجل التنمية في المجالات التي يكون فيها لدى المقرضين التقليديين تحفظات بشأن الإقراض.

١٤ - والتفت إلى البند ٥٢ من جدول الأعمال (ب), فقال إن البلدان النامية معرضة باطراد لإجراءات البلدان المتقدمة، التي لا تملك أن تفعل حيالها إلا القليل أو لا شيء، ولا سيما الإجراءات التي تتعلق بالتنمية وتسويق المنتجات المالية المبتكرة والمعقدة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى آليات تنظيمية أكثر صرامة وإلى شفافية في التعامل مع هذه المبتكرات في البلدان المتقدمة. فالمبادرات التي يتم تدبرها على عجل يمكن أن يكون لها آثار مدمرة بالنسبة للبلدان النامية.

١٥ - وتابع كلامه قائلا إن الأغنياء لا يستطيعون الاستمرار في تقرير السياسات المالية والنقدية والتجارية في العالم التي تؤثر بشكل ملموس في مصائر بلايين الناس في أفقر البلدان. ففي حين أنه يمكن تحقيق إصلاحات في الإدارة في الأجلين المتوسط إلى الطويل، فقد يكون من الضروري

أيضا وضع تدابير للتصدي للتحديات الناجمة عن تباطؤ الاقتصاد العالمي وجنوحه إلى الركود. وأعرب عن دعم مجموعة الـ ٧٧ والصين للإصلاح الشامل للهيكل المالي الدولي، بما في ذلك زيادة قوة التصويت بالنسبة للبلدان النامية، وذلك بطريقة محددة زمنيا. كما يجب أن تعالج جهود الإصلاح الاستقرار المالي والحصول على التمويل بالنسبة إلى البلدان التي تحتاجه فعلا. فالمحاولات الحالية لإصلاح صندوق النقد الدولي لا تُعالج سوى مظاهر معينة من تلك التحديات. وإدخال تعديلات على نظام توزيع الحق في التصويت وحده لن يحل المشاكل الأساسية المتمثلة في عدم الاستقرار وعدم توفر السيولة. والمجتمع الدولي يحتاج إلى إيجاد رؤية استراتيجية للإصلاح الشامل للنظام المالي والنقدي الدولي الذي يدعم أهداف نمو وتنمية سريعين متوازنين مستدامتين في اقتصاد يخضع للعولمة. ولا بد للإصلاح من أن يشمل إيجاد السيولة، بما في ذلك حقوق السحب الخاصة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمارات الخاصة.

١٦ - **السيدة جوميز** (البرتغال): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وبلدان عملية الارتباط والاستقرار ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا، وجورجيا، ومولدوفا، وأوكرانيا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يُشارك بنشاط في مناقشة المعونة مقابل التجارة ويأمل في إنجاز استراتيجية أوروبية مشتركة بشأن المعونة مقابل التجارة حتى نهاية عام ٢٠٠٧. والاتحاد الأوروبي ملتزم بشكل جماعي في رفع مساعدته المتصلة بالتجارة إجمالا حتى ٢ بليون يورو سنويا حتى عام ٢٠١٠. وما اتفاقات الشراكة الاقتصادية التي يجري حاليا التفاوض بشأنها مع الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ إلا مثالا ملموسا على التزامه بالربط بين التجارة والتكامل الاقتصادي والتنمية.

١٧ - وأضافت قائلة إن مفاوضات الدوحة قد أحرزت من التقدم أكثر مما تم إدراكه. فقد وصل الموقف إلى النقطة التي تكون فيها تكاليف عدم الوصول إلى اتفاق أكبر بكثير من التكاليف المتبقية لعدم اختتام الجولة.

١٨ - وقد أخذ الاتحاد الأوروبي على عاتقه زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، بما يتفق وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. كما تجاوزت البلدان الأعضاء بشكل جماعي هدف المساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠٠٥ البالغ ٠,٣٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي وما برحت ملتزمة بالوصول إلى هدف ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي حتى عام ٢٠١٥، على أن يتم التوصل إلى هدف جماعي متوسط مقداره ٠,٥٦ في المائة حتى عام ٢٠١٠. ومن أجل المضي في تنفيذ إعلان باريس، يقوم الاتحاد الأوروبي بتعزيز تحسين التكامل بين الجهات المانحة.

١٩ - وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بمصادر التمويل المبتكرة المدخلة والمدعومة من بعض الدول الأعضاء بشكل طوعي، وبخاصة المبادرات الصحية كمرفق التمويل الدولي للتحصين والمرفق الدولي لشراء الأدوية، وكذلك التزامات السوق المسبقة من أجل استحداث لقاحات جديدة. وقد أيد بعض الأعضاء جباية رسوم عن معاملات العملات الأجنبية. كما ينبغي استكشاف آليات وحلول تمويل مبتكرة من أجل تمويل الأنشطة البيئية، ولا سيما الأنشطة المتصلة بتغير المناخ في البلدان النامية، بما في ذلك سوق الكربون. فهذه المبادرات، فضلا عن دور مقدمي التعاون التقني والمالي الآخرين، ينبغي النظر فيها وفقا لمبادئ إعلان باريس. وفي حين أن التحويلات المالية هي موارد خاصة ينبغي ألا يستعاض بها عن المساعدة الإنمائية الرسمية،

ينبغي عدم الاستهانة بأثرها المحتمل في التنمية أو تجاهله. ولا تزال هناك حاجة إلى ضمان نقل التحويلات المالية بشكل أرخص وأسلم.

٢٠ - وأضافت قائلة إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد التزمت بتقديم موارد إضافية لبذل جهود ملموسة في مجال التخفيف من الديون. فالاتحاد يُشجع الاقتراض والإقراض المسؤولين واستعمال جميع المقترضين والمقرضين إطار القدرة على تحمل الديون. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بمشاورات صندوق النقد الدولي لمعالجة حالات الخلل العالمية، ودعم السياسات للحد منها مع المحافظة على النمو الاقتصادي. وسيتم هذا من خلال سياسات أسعار الصرف والسياسات الاقتصادية المحلية التي تعزز الاستقرار المحلي. وما برح الاتحاد الأوروبي يدعم جهود إصلاح الإدارة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بما في ذلك منح البلدان النامية صوتا أعلى في عملية اتخاذ القرار. والهدفان الرئيسيان هما ضمان أن يتجلّى في توزيع الحصص بشكل كاف الوزن الاقتصادي للبلدان الأعضاء ودورها في الاقتصاد العالمي والنظام المالي العالمي وقدرتها على المساهمة ماليا، وتعزيز صوت البلدان المنخفضة الدخل في صندوق النقد الدولي. وما برح الاتحاد الأوروبي ملتزما بضمان المشاركة الفعالة في المؤسسات المالية الدولية من جانب البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية.

٢١ - **السيد تالبوت** (غيانا)، تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية (كاريكوم) والأعضاء في الأمم المتحدة، فقال إن سياسات الاقتصاد الكلي الحصيفة إنما تؤكد جهود الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، المبذولة للتصدي لبعض التحديات غير العادية التي تواجهها المنطقة؛ وإن الجماعة ما برحت تسعى إلى زيادة الجدوى الاقتصادية والقدرة التنافسية من خلال تعميق مستوى الاندماج وذلك بإنشاء السوق والاقتصاد الكاريبي الموحد (CSME). فالحاجة تدعو إلى إطار دولي للاقتصاد الكلي يتصف بالتماسك والتيسير والدعم وذلك لتعزيز الأداء الاقتصادي والتنمية العامة للنظم الاقتصادية الصغيرة المعنية. فمن شأن عدم التماسك والخلل الجسيم في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك النظام التجاري والمالي الدولي، التأثير بشكل سيء في دول الجماعة الكاريبية وزيادة معضلتها الإنمائية حدة.

٢٢ - وإلى حين تحقيق نتيجة منصفة متوازنة في جولة الدوحة، ستبقى مصداقية وجدوى نظام التجارة العالمي موضع شك. فالجماعة الكاريبية تدعم مبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية والاهتمام بشواغل النظم الاقتصادية الصغيرة. والتحديات الخاصة التي تواجهها الدول النامية الصغيرة تتضح بشكل خاص في إدارة الديون الرسمية. ففي حين أن بعض أعضاء الجماعة الكاريبية قد استفادوا من إلغاء الديون الكبيرة، وبخاصة من خلال مبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف وتوسيعها كي تشمل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، فقد شهد أعضاء آخرون ارتفاعا ملموسا في رصيد ديونهم ومعدلات قرض سلبية باطراد، كما شهد آخرون تحسنا ضئيلا في نسبة ديونهم إلى ناتجهم المحلي الإجمالي أو لم يشهدوا تحسنا على الإطلاق. فإذا ما استمرت هذه الحال، ولا سيما في إطار معدلات الفائدة المرتفعة بالنسبة للقروض الخاصة والقروض المتعددة الأطراف، فإن عبء الديون سيزداد بشكل كبير وسيؤثر بشكل سلبي في توقعات النمو الاقتصادي لبلدان الجماعة الكاريبية. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يركز على دراسة أعباء الديون الثقيلة للدول الصغيرة الضعيفة المصنفة بلدانا متوسطة الدخل أو بلدانا منخفضة الدخل.

٢٣ - ومصادر التمويل المبتكرة للتنمية ينبغي أن تُكمل المساعدة الإنمائية الرسمية لا أن تحل محلها. وقد كررت الجماعة الكاريبية النداء الموجه إلى البلدان المتقدمة بتحقيق

هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة والتعجيل في التنفيذ، بما في ذلك توافق آراء مونتيري. وأعرب عن تطلع الجماعة الكاريبية إلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المقرر عقده في قطر في عام ٢٠٠٨.

٢٤ - وأضاف قائلا إن بلدان الجماعة الكاريبية في حاجة إلى دعم دولي أكبر في حالات الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها المنطقة بشدة. وهي تعلق أهمية كبيرة على مرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي الذي أنشئ مؤخرا وتأمل أن يكون في وسع البلدان المتأثرة الحصول على الأموال عند الطلب في حالات الطوارئ.

٢٥ - وكان من شأن الفروق المتزايدة ومستويات عدم المساواة المرتفعة داخل البلدان وفيما بينها وأوجه التباين في عمليات التكامل الإقليمية الإسهام في التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولا بد من التغلب عليها في سبيل تحقيق التكامل المنصف العادل. وما برحت بلدان الجماعة الكاريبية تبذل جهودا دؤوبة لتحقيق مستويات معيشة مرتفعة لشعوبها والمحافظة على هذه المستويات، مع التركيز المتزايد على الإدماج الاجتماعي.

٢٦ - **السيدة آسمادي** (إندونيسيا) تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، فقالت إن الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية ينبغي أن يركز على تنفيذ توافق آراء مونتيري وعلى مصادر جديدة مبتكرة للتمويل لأغراض التنمية. وقد شرعت الفلبين وإندونيسيا في خطط لتبادل الديون كحل دائم لمشاكلهما الخطيرة المتعلقة بالديون. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا تُدرك التحديات الخارجية التي تواجهها المنطقة والناجمة عن الخلل في الاقتصاد العالمي والتقلب في تدفقات رأس المال. وقد حزم الأعضاء أمرهم على البقاء يقظين إزاء الأخطار وعلى الاحتفاظ بسياسات مالية ونقدية سليمة مع الاستمرار في تنفيذ السياسات التي تُبقي على الطلب المحلي كأساس للنمو.

٢٧ - كما شرعت الرابطة في عملية تكامل طموحة تكون ذروتها إنشاء الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم دول جنوب شرق آسيا (AEC) حتى عام ٢٠١٥، وتضم سوقا واحدة وقاعدة إنتاج واحدة، ومنطقة اقتصادية ذات قدرة تنافسية عالية، ومنطقة تنمية اقتصادية متكافئة، ومنطقة مدمجة في الاقتصاد العالمي إدماجا كاملا. وبمجرد أن تدمج بلدان الجماعة الاقتصادية للرابطة في الاقتصاد العالمي، لن تقتصر فرص الوصول إلى الأسواق والإنتاج على الرابطة فحسب بل ستكون متاحة أيضا لشركائها في اتفاق التجارة الحرة. ويجري الآن التفاوض بشأن اتفاقات تجارة حرة مع الصين، وجمهورية كوريا، والهند، واليابان، واستراليا، ونيوزيلندا.

٢٨ - ولمعالجة الأحوال المالية المتقلبة، تحركت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى جانب الصين واليابان وجمهورية كوريا (ASEAN+3) نحو إقامة ترتيبات قصيرة الأجل لتبادل العملات وذلك بموجب مبادرة شيانغ ماي للحد من ضعف المنطقة أمام التقلبات في تحركات رؤوس الأموال الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، شُرع في مبادرة سوق السندات الآسيوية كوسيلة لتحقيق نظام مالي إقليمي ودولي يتصف بالمتانة والمرونة.

٢٩ - وبفضل التنوع بين البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، قدمت المنطقة الكثير من الفرص للسياحة والأعمال التجارية. إذ كانت آسيا إحدى أسرع مناطق العالم نموا وأكثرها دينامية. فقد تكللت جهود الرابطة بالنجاح، كما يدل على ذلك ازدياد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة بمقدار ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٥.

٣٠ - **السيد إيهوزو** (بنين): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن المؤسسات والإدارة والأنشطة في النظام

المالي الدولي لا بد وأن تتكيف مع الظروف العالمية الجديدة، مع احتفاظها بالتركيز على ولايتها الأصلية؛ ولا بد من اعتبار القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أولويات المجتمع الدولي، بما فيه مؤسسات بريتون وودز.

٣١ - فما فُعل لعكس اتجاه تدفقات الموارد الصافية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة كان قليلا. فقد اتبعت المساعدة الإنمائية الرسمية مسارا منحدرا و لم يُفعل أي شيء لتدارك المشاركة المحدودة من قبل البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرار في المؤسسات المالية الدولية الرئيسية. فالحاجة تدعو إلى إصلاح شامل للهيكل المالي الدولي كي تتجلى فيه التعديلات الطارئة على الموقف الدولي، وذلك بغية ضمان الاستقرار في الاقتصاد العالمي والاعتراف كما ينبغي باحتياجات البلدان النامية.

٣٢ - ومن المهم أيضا الاستمرار في جهود التخفيف من الديون، بالنظر إلى أن بلدانا كثيرة ما فتئت تخصص قدرا من الموارد لتسديد ديونها أكبر مما تخصصه لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها. فتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيتطلب تدفقات مالية كبيرة إلى البلدان النامية والبلدان الأفريقية المنخفضة الدخل، تُقدَّم بشروط تساهلية بقصد الحيلولة دون الإعسار في الديون ودون المديونية في المستقبل. فتسديد الديون يجعل البلدان أقل قدرة على الاستثمار في التعليم، والصحة، والهياكل الأساسية كما أنه يُعرض النمو الاقتصادي للخطر. وبالإضافة إلى هذا، ولما كان يتعين تسديد الديون الخارجية بالعملات الأجنبية، فقد وجدت البلدان الأفريقية صعوبة متزايدة في معالجة الديون المستحقة المتعاظمة.

٣٣ - ولذلك لن يكون التخفيف من الديون مفيدا جدا طالما أن البلدان الفقيرة ما برحت تجد صعوبة في الاستمرار في تحمل الديون. وبالإضافة إلى هذا، فإن التخفيف من الديون وحده لا يمكن أن يضمن القدرة على تحمل الديون، فهذه الأخيرة تتطلب نموا اقتصاديا متينا، وتعبئة في الموارد الطبيعية، وتنوعا وفرصا في الصادرات، وما ينجم عن ذلك من مناخ دولي مناسب للتنمية. وما تحتاجه البلدان الأفريقية هو إلغاء كامل لديونها، إن كان لها أن تحقق النمو اللازم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٤ - **السيد باتاكي** (الولايات المتحدة الأمريكية): رحب بتقرير الأمين العام، الذي أثبت الحاجة إلى تجديد الجهود لبناء القدرة على إدارة الديون في البلدان النامية وإلى قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في إدارة الديون العامة.

٣٥ - وأضاف قائلا إن في التقدم المحرز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سببا كافيا لعدم استعمال كلمة ''أزمة'' عند الإشارة إلى التخفيف من الديون. بيد أنه من المهم جعل المكاسب المحققة عملية بضمان استعمال الموارد المتوفرة نتيجة التخفيف من الديون من أجل الحد من الفقر وعدم العودة إلى دورة ''أقرض وسامح''. فهناك فرص أمام الدول النامية للعثور على الموارد الضرورية لتمويل التنمية الاقتصادية، وجزء من التحدي هو بناء القدرة لدى تلك البلدان على اتباع سياسة الاقتصاد الكلي السليمة وإدارة الديون بشكل ناجح، ولا سيما في سوق مالية عالمية متزايدة التعقيد. ولا بد للبلدان النامية من أن تُبين التزامها باستخدام الموارد المحررة من أجل التخفيف من الفقر ومن أجل النمو الاقتصادي. وإلا فإن عملية التخفيف من ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ستؤدي فقط إلى تبديد الموارد وتهديد دعم المانحين للمبادرة. وكون العديد من البلدان المؤهلة لم تشرع في عملية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو تنجزها إنما يوحي بأن الحاجة تدعو إلى بذل مزيد من الجهود لبناء الإرادة السياسية والقدرة على إدارة الديون والسياسة الاقتصادية بشكل فعال. وأي تأخر في هذه العملية

ينبغي ألا ينظر إليه على أنه عدم رغبة من جانب الدائنين في تقديم تخفيف الديون.

٣٦ - وكجزء من بناء القدرة وتشجيع إدارة الديون بشكل مسؤول، لا بد للمانحين والدائنين التقليديين والناشئين من إدماج القدرة على تحمل الديون في ممارساتهم المتعلقة بالإقراض. وهناك حاجة رئيسية إلى الشفافية من جانب المقرضين والمستقرضين، وكذلك إلى زيادة المساءلة بقصد ضمان ألا تبدأ الاستثمارات دورة أخرى من دورات الديون التي لا يمكن تحملها. فالإدارة الجيدة تجتذب استثمارات إضافية. والاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام والذي مؤداه أن اتباع سياسات اقتصادية سليمة في البلدان النامية لم يلق جزاء هو بكل بساطة بلا أساس. فمن الواضح، أن البلدان المتوسطة الدخل التي عملت جاهدة على تحسين الإدارة كان في وسعها الاستعانة بأسواق رؤوس الأموال الدولية الخاصة كمصادر هامة جدا لتمويل التنمية.

٣٧ - وتابع كلامه قائلا إن التخفيف من الديون بالجملة دون قيد أو شرط أو إعادة هيكلة الديون دون الاستناد إلى إطار القدرة على تحمل للديون لن يؤدي إلا إلى إضعاف أسواق الديون والحد من الحصول على قروض جديدة. وليس من شأن الدعوات إلى إنشاء مرافق جديدة للتخفيف من ديون البلدان المتوسطة الدخل إلا تحويل الانتباه والموارد بعيدا عن البحث عن حل دائم لمشاكل الديون لدى البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى الدعم. فسوق رؤوس الأموال الدولية التي تعمل بكفاءة تطلب من المدينين الاعتراف بالتزاماتهم بالتسديد والوفاء بها. والمدينون المتخلفون عن الدفع والعاجزون عن الوفاء بتلك الالتزامات ينبغي أن يتبعوا سياسات وإصلاحات اقتصادية من شأنها فتح الباب للوصول إلى المرافق القائمة من أجل إعادة هيكلة الديون.

٣٨ - والنقاش الجدي بشأن إصلاح المؤسسات المالية الدولية جار فعلا في تلك الهيئات التي تدعم فيها الولايات المتحدة توسيع دور البلدان النامية، وبخاصة الأسواق الناشئة الرئيسية. وينبغي ألا تستبق اللجنة في مداولاتها الحكم على نتيجة هذا النقاش أو أن تقدم انتقادا غير بناء. بل ينبغي لها، بدلا من ذلك، أن تركز على القدرة على تحمل الديون. وفي هذا الصدد، لمنظومة الأمم المتحدة أدوار عديدة يتعين عليها القيام بها. فأولا، ينبغي أن تساعد على بناء القدرة على إدارة الديون في البلدان المقترضة وأن تحث البلدان المدينة كذلك على اتباع سياسات اقتصادية وسياسات لإدارة الديون سليمة من شأنها فتح الباب أمام التخفيف من الديون التي لا يمكن تحملها. وثانيا، ينبغي للمنظمة، عن طريق العمل مع المؤسسات المالية الدولية، أن تُعزز الأسواق المالية الصحية كي يتسنى للبلدان النامية الحصول على القروض كوسيلة هامة لتعبئة الموارد بقصد تمويل التنمية. وسيكون من المهم كذلك تشجيع إدارة الديون وممارسات الإقراض بشكل مسؤول لضمان عدم تبديد التخفيف من الديون بل تعزيز الجهود المشتركة المبذولة لبلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا. وأخيرا، في وسع المنظمة أن تساعد في تعزيز الإرادة السياسية بين الدائنين كي يقدموا معاملة مماثلة للبلدان المدينة التي وقَّعت فعلا اتفاقات للتخفيف من الديون التي لا يمكن تحملها، مع نادي باريس وغيره من الدائنين.

٣٩ - **السيد عليم** (بنغلاديش): قال إن حالة الديون الخارجية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ما برحت مصدرا للقلق الشديد، بالنظر إلى أنها ما برحت تزداد سوءا وأنها غالبا ما تُشكل عقبة أمام تمويل التنمية. فالتعجيل بخدمة الديون يُشكل معضلة بالنسبة لصانعي السياسات في البلدان النامية، الذين يتعين عليهم البت في كيفية استعمال مواردهم الضئيلة لخدمة ديونهم، وفي ذات الوقت، تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبهم. ولذا فإن الحالة

الراهنة تمثل إخفاق المحاولات الدولية في الماضي في الإتيان بنتائج إيجابية.

٤٠ - أما مبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف فقد أفادت بعض البلدان المنخفضة الدخل وينبغي توسيعها فورا كي تشمل أقل البلدان نموا جمعاء. كما يجب تدعيم هذه الجهود بمساعدة إنمائية ملموسة، وتعزيز الاستثمار والوصول إلى الأسواق بشكل كامل مع بناء القدرات من أجل تنويع الصادرات. فالمبادرات الحالية للتخفيف من الديون ما برحت بطيئة وقد أخفقت في تحرير الموارد الكافية من أجل البلدان المعنية.

٤١ - وفعالية المعونات تنطوي على ثلاثة عناصر أساسية، هي: التزام عملي محدد الزمن بتحقيق المساهمة المستهدفة البالغة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وذلك كمساعدة إنمائية رسمية؛ ومعونات عالية الجودة؛ واستغلالها بكفاءة من قبل البلدان المتلقية. وأعرب عن تطلعه في هذا الصدد، إلى نتيجة شاملة للمنتدى الرفيع المستوى الثالث المعني بفعالية المعونة، المقرر عقده في غانا في عام ٢٠٠٨. ومما يستحق مزيدا من النظر إنشاء آلية دائمة في الأمم المتحدة لتمثيل مصالح البلدان المتلقية والبلدان المانحة على حد سواء.

٤٢ - ومن المهم للغاية إنعاش دور مؤسسات بريتون وودز. وعلاوة على ذلك، لا بد من عكس اتجاه الحالة الراهنة التي تنهمك فيها البلدان النامية بشدة في التأمين الذاتي من خلال تكديس مستويات عالية من الاحتياطي الدولي، في حين تقترض في الوقت ذاته بمعدلات فائدة مرتفعة جدا لتمويل تنميتها. ولا بد من أن يكون هناك نظام جديد يتيح لأقل البلدان نموا الاقتراض، إزاء ما لديها من احتياطي، بدون دفع فائدة عن زيادة الأسعار.

٤٣ - والإدارة الجيدة أساسية في النظام المالي الدولي. فالبلدان النامية ناقصة التمثيل في مؤسسات بريتون وودز بشكل خطير والضرورة تدعو إلى إصلاح أساسي في نظام التصويت وهيكل المحاسبة لدى المؤسسات. ومضاعفة التصويت الأساسي، على نحو ما دعا إليه مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٦، لن تؤثر في توزيع السلطة أو تُغيِّر من إجراءات اتخاذ القرار. فينبغي منح ترجيح خاص لأقل البلدان نموا بوجه خاص في صيغة الحصص الجديدة.

٤٤ - ولا يمكن المبالغة في أهمية الإشراف المتعدد الأطراف وتنسيق السياسات. فالإشراف ينبغي أن يركز على استقرار النظام وعلى الأثر غير المباشر لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية للنظم الاقتصادية الأكبر حجما في البلدان الأخرى.

٤٥ - وللبحث عن حل لمشاكل ديون البلدان النامية، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكمل مؤسسات بريتون وودز. كما تحتاج مجموعة البنك الدولي إلى توسيع دورها في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تحسين تقديم المساعدة التقنية والإقراض بشروط تساهلية. كما تحتاج المؤسسة الإنمائية الدولية إلى التحول إلى مرفق يُقدم جميع المنح بدون شروط لأقل البلدان نموا. كما ينبغي أن تتمتع هذه البلدان بالمرونة الكاملة في تقرير سياساتها المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

٤٦ - **السيدة جفيريفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما مجموعة البنك الدولي، تؤدي دورا هاما في رصد النظام المالي الدولي وضمان استقراره. وأعربت عن أمل وفدها في أن يُلقي نقاش اللجنة مزيدا من الضوء على مسائل هامة أخرى، كالإشراف المتعدد الأطراف للحيلولة دون حدوث أزمات مالية، وتعزيز

استقرار الاقتصاد الكلي، وتدعيم القطاعات المالية والمصرفية الوطنية.

٤٧ - وأضافت قائلة إن الاتحاد الروسي قد قدم مساهمة هامة في استقرار النظام المالي الدولي، وبشكل رئيسي من خلال دفع ديونه الخارجية في وقت مبكر لصندوق النقد الدولي والدائنين لدى نادي باريس ولكن أيضا من خلال المساعدة التي قدمها لأقل البلدان نموا. بلى، فقد وافقت حكومتها على المساهمة بمبلغ ٤٣,٥ مليون دولار في برنامج لصندوق النقد الدولي يقدم المساعدة للبلدان الفقيرة التي تُعاني من الصدمات الخارجية، كما ستُسهم بمبلغ ٩٠ مليون دولار للمؤسسة الإنمائية الدولية وذلك خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٤.

٤٨ - وتابعت كلامها قائلة إن بلدها يشترك في الجهود التي تستهدف تقديم المساعدة الإنمائية والتخفيف من الديون لأقل البلدان نموا وذلك ضمن إطار نادي باريس والمنظمات الدولية الأخرى. كما دعم في هذا الصدد، مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون منذ إنشائها كواحدة من أهم الوسائل لتعبئة الموارد وحل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية. وقد ثبتت أهمية هذا الدعم بالنسبة لتنفيذ المبادرة عمليا. إذ ألغى الاتحاد الروسي ذاته حتى الآن مبلغ ١١,٣ بليون دولار من الديون الأفريقية بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. بيد أن إلغاء الديون وحده لن يكون فعالا ما لم يعمل المجتمع الدولي سوية على مساعدة البلدان النامية لزيادة فعاليتها الاقتصادية. فبدون النمو الاقتصادي في البلدان النامية، فإن جميع الديون الملغاة ستحل محلها سريعا ديون جديدة.

٤٩ - **السيد بن فريحة** (الجزائر): قال إن تنفيذ الخطة الإنمائية يتوقف على إنشاء شراكة عالمية للتنمية، تتطلب بدورها تحسين الإشراف المتعدد الأطراف. فالإشراف الصحيح هو الطريقة الوحيدة لحماية النظم الاقتصادية الضعيفة من الأزمات المالية. ولذا كان إنشاء نظام مالي دولي لا تمييزي يمكن التنبؤ فيه جوهريا لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية ومستويات التنمية المقبولة. وينبغي أن يُراعى في إصلاح هذا النظام شواغل الدول النامية جمعاء. كما ينبغي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بوجه خاص، أن يُحسِّنا تمثيل البلدان النامية من خلال إصلاح نظام الحصص.

٥٠ - وأضاف قائلا إنه ينبغي لمؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة التعاون بشكل أوثق، ولا سيما في وضع الاستراتيجيات العالمية لتعزيز التنمية وحماية النظم الاقتصادية الضعيفة من آثار عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي في العالم. إذ يمكن للنظام المالي الدولي أن يؤدي دورا رئيسيا في تعبئة التمويل الخارجي الضروري لتعزيز التنمية والحد من الفقر، وذلك عن طريق تعزيز تدفقات رؤوس الأموال الدولية وتشجيع البلدان على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتخفيف من الديون. فالتفاعل بين هذا النظام والتجارة الدولية أمر لا يمكن إنكاره.

٥١ - ومما يزيد في اتساع الثغرة باطراد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة نقل الموارد المالية الصافية من البلدان الأولى إلى البلدان الأخيرة. وازدياد عمليات النقل هذه - من مبلغ ٥٣٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى مبلغ ٦٦٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٦، حسب تقرير الأمين العام (A/62/119، الفقرة ١) - هو أمر يثير القلق.

٥٢ - وأضاف قائلا إن احتياطي أسعار الصرف خاضع للهيكل المالي الدولي وهو يُستخدم بشكل رئيسي لتسديد الديون، والحماية من الأزمات الخارجية، والمحافظة على الاستقرار المالي. وازدياد هذا الاحتياطي مؤخرا يستدعي إجراء مناقشة خاصة. ولا بد من مساعدة البلدان النامية في إدارة هذا الاحتياطي بطريقة تفيد تنميتها بدلا من أن تعيقها.

وفي وقت الأزمات، ينبغي لها أيضا أن تحصل على السيولة بتكاليف معقولة. ورغم أن حالة الديون الخارجية في بعض البلدان النامية قد تحسنت، لا تزال بلدان كثيرة ترزح تحت وطأة الديون والمديونية. ولكل من الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، دور يؤديه لتوفير التخفيف من الديون للبلدان الأكثر مديونية. كما ينبغي للشركاء في التنمية الوفاء بالتزاماتهم.

٥٣ -وأخيرا ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل التركيز على الترابط بين النظام المالي الدولي والتنمية. فمن شأن تنفيذ التدابير المتعددة الأطراف المتخذة لتعزيز التماسك بين الإدارة المالية والتجارية والنقدية الدولية، إكمال الجهود التي تبذلها البلدان النامية.

٥٤ - **السيدة الميداوي** (المغرب): قالت إنه يجب على المجتمع الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام لاستقرار وتنمية البلدان النامية وأن تساعدها في أن تُصبح مندمجة في النظام الاقتصادي والمالي العالمي. أما التدابير العملية المتخذة من الشركاء في التنمية بشأن الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية فهي غير كافية، وإن كانت تلقى الترحاب. إذ لم يتم الوفاء بالالتزامات المقطوعة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في الدوحة، ولا التقيد بالمواعيد التي حُددت في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في هونغ كونغ. بل على العكس من ذلك، فقد ازدادت النزعة الحمائية والإعانات الرسمية. وأعربت عن شعور وفدها بالقلق والإحباط بسبب عدم اليقين الذي يخيم على نتيجة المفاوضات منذ الإخفاق الذي مُنيت به مجموعة الأربعة المنعقدة في بوتسدام في حزيران/يونيه. والمجتمع الدولي هو أبعد ما يكون عن الوفاء بوعده بجعل التجارة محركا من أجل النمو والحد من الفقر. وفي هذه الأثناء، ما برحت المساعدة الإنمائية الرسمية في انخفاض، وما برحت أرصدة الديون وخدمتها في ازدياد.

٥٥ - ومما زاد في حدة الأثر السيئ للديون الخارجية في الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية هبوط أسعار السلع، وبالتالي إيرادات الصادرات، وارتفاع معدلات الفائدة، وضرورة تسديد الديون الخارجية بالعملات الأجنبية. ولذلك فإن وفدها يؤيد اقتراح الأمين العام (A/62/151، الفقرة ٢٣) بأنه في استطاعة المؤسسات المالية الدولية أن تتحول إلى نظام تقترض فيه وتُقرض بعملات زبائنها من البلدان. وإطار القدرة على تحمل الديون يجب ألا يستند فقط إلى أولوية خدمة الديون، بل لا بد أن يشمل تقييما لشروط تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعربت، في هذا الصدد، عن تأييد وفدها لتوصية الأمين العام (A/62/151، الفقرة ٣٥) بإعادة تعريف القدرة على تحمل الديون على أنها مستوى الديون الذي يسمح للبلد بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوصول إلى عام ٢٠١٥ بدون زيادة في نسب الديون، ولدعوة لجنة حقوق الإنسان (المرجع ذاته) إلى صياغة مبادئ توجيهية من أجل برامج التخفيف من الديون الخارجية وذلك لضمان ألا تؤدي الحاجة إلى خدمة الديون الخارجية إلى تقويض إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية.

٥٦ - وأضافت قائلة إن النظام المالي الدولي له أثر مباشر في علاقات البلدان النامية مع المؤسسات المالية الدولية، من ناحية، ومع البلدان المتقدمة من ناحية أخرى؛ وإن الصلات الأوثق بين البلدان والمناطق ستسهل نقل المعلومات والمعارف، وتزيد من الإنتاجية، وتحسن مستويات المعيشة، لكنها ستنقل أيضا الصدمات والأعطال. وفي هذا الصدد، أعربت عن ترحيبها بالمساهمة المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) من خلال نظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS). وأعربت عن ترحيب المغرب، بوصفه عضوا في منتدى مجموعة الأحد عشر لبلدان الدخل المتوسط الأدنى، بالنتائج المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي تحققت في البلدان النامية خلال العشرين سنة الأخيرة وبالتقدم المحرز

في اشتراك البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرار في المؤسسات المالية الدولية. فلا بد من أن تُعطى البلدان النامية فرصة لإبداء رأيها في القرارات التي تؤثر في المجتمع الدولي ككل، ولا بد من إشراكها في صياغة المعايير والقواعد الدولية التي تحكم النظام المالي الدولي.

٥٧ - فالعالم المتقدم، كما أشير إلى ذلك في تقرير الأمين العام (A/62/151، الفقرة ٩) يُقرض النُظم الاقتصادية المتقدمة. بلى، فالتدفقات المالية الصافية الخارجة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة قد ازدادت من مبلغ ٥٣٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٦٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. وأحد أسباب هذه الزيادة هو تكاليف خدمة الديون المتزايدة باطراد، التي تُشكل تكاليف الفرص الضائعة بالنسبة للبلدان النامية، بالنظر إلى أن هذه الموارد كان يمكن استعمالها لزيادة الاستثمارات المحلية والتعجيل بالنمو. ولذلك يؤيد وفدها ما أفيد في الوثيقة (A/62/151، الفقرة ١٢) من أن إصلاح المؤسسات الدولية المالية، عن طريق منح البلدان النامية فرصة أكبر لإبداء رأيها، سيزيد من ملكية وَصْفات السياسات التي تروج لها.

٥٨ - واختتمت كلامها قائلة إن النظام المالي الدولي لا بد له من الاستمرار في تعزيز التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر، في ذات الوقت الذي يعبئ فيه مصادر التمويل لأغراض التنمية وينشئ فيه نظاما للتجارة المتعددة الأطراف، يكون منفتحا ومنصفا ومنظما، يمكن التنبؤ به ولا تمييز فيه.

٥٩ - **السيدة عثمان** (السودان): قالت إن التحسن المستمر في حالة الديون الخارجية للبلدان النامية ككل، وإن كان يلقى الترحاب، إنما يخفي مشاكل الديون التي تُعانيها بلدان بعينها أو مجموعات من البلدان، ولا سيما البلدان غير المشتركة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو مبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف؛ وإن هذه الحالة إنما تديم الحلقة المفرغة المتمثلة في الفقر والاعتماد على المعونات، وتعيق التنفيذ الناجح لاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٠ - وأضافت قائلة إن السودان في صراع مع مجموعة من التحديات الفريدة المعقدة. ففي نهاية عام ٢٠٠٦، بلغت ديونه الخارجية ما يزيد عن ٢٧ بليون دولار من الناحية الاسمية، وهذا ما يعادل حوالي ٥٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٣٤٠ في المائة من الصادرات، ويمثل زيادة بحوالي ٩ بلايين دولار منذ نهاية عام ٢٠٠٠. وثلثا هذه الزيادة هما من جراء ازدياد آخر في المتأخرات المستحقة لنادي باريس وللدائنين من غير الأعضاء في نادي باريس. وتبين كل المؤشرات أن ديون السودان الخارجية هي فعلا غير محتملة. وأعباء ديون السودان تهدد استقرار ونمو الاقتصاد الكلي وتعيق جهوده المبذولة للقضاء على الفقر، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق التماسك الاجتماعي، والوفاء بالتزاماته المترتبة بموجب اتفاقات السلام التي وقعها، وتعزيز الإعمار وإعادة التأهيل. فنقص مساعدات المانحين أو تأخرها، والصدمات الخارجية المتصلة بأسعار النفط ستجعل من الصعب على حكومتها الوفاء بالتزاماتها. فقد أجبرت الديون السودان على الاعتماد على مرافق لا تقدم شروطا تساهلية لتمويل البرامج الهادفة إلى تدارك فوارق التنمية الإقليمية، ولا سيما في مجال مشاريع الهياكل الأساسية.

٦١ - وتابعت كلامها قائلة إن حكومتها قد قامت بمجموعة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما فيها تحرير التجارة، والخصخصة، والإصلاحات المصرفية. وعن طريق التحكم في النفقات وزيادة توليد الإيرادات، خفَّضت التضخم من نسبة بلغت

١٣٠ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى نسبة تقل عن ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي هذه الأثناء، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٦ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ما يزيد عن ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى هذا، أنشئت وحدة الديون الخارجية في مصرف السودان المركزي. وهذه الوحدة مسؤولة عن تحسين الإدارة والشفافية والمساءلة، وتُسهم في إدارة الاقتصاد الكلي، ولا سيما بوضع سياسة شاملة لإدارة الديون.

٦٢ - بيد أن السودان، رغم هذه السياسات - وفي وقت يواجه فيه تحديات هائلة - لم يستفد من أي مبادرات للتخفيف من الديون، التي ما برحت رهينة للشروط السياسية. ودعت إلى المرونة في هذا الشأن وحثت المانحين على تدارك الموقف، ولا سيما في حالة البلدان المستوفية لمعايير التخفيف من الديون.

٦٣ - **السيد زين العابدين** (ماليزيا): قال إنه دُهش، عند قراءته التقارير المعروضة على اللجنة، بالتقدم غير المتكافئ المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها، والعطالة العالمية المستمرة، والمدى الذي لا يزيد فيه المجتمع الدولي عن تكرار العبارات الجوفاء. وأعرب عن ترحيبه بالزيادة الملموسة في المساعدة الإنمائية الرسمية منذ اعتماد توافق آراء مونتيري؛ وبالوعود بتحمل التزامات إضافية محددة الزمن، ولا سيما من جانب الاتحاد الأوروبي؛ وبأن بعض الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) قد حققت الهدف المتمثل في ٠,٧ في المائة أو تجاوزته. بيد أنه مما يثير القلق أن قدرا كبيرا من الزيادة الحاصلة في المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠٠٢ إنما هو بسبب التخفيف من الديون والمساعدة التقنية والإنسانية؛ وأن الموارد المحررة من أجل التنمية هي أقل بكثير من الموارد المشار إليها في إحصاءات المعونات؛ وأن المعونة الإنمائية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد انخفضت بمقدار ٥,١ في المائة بالقيمة الثابتة للدولار في عام ٢٠٠٦ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٥؛ وأنه حتى ولو بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة ٠,٣٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٠، فإنها لا تزال دون هدف الـ ٠,٧ في المائة بكثير. والسؤال الرئيسي هو ما إذا كانت المساعدة الإنمائية الرسمية تعزز التنمية فعلا.

٦٤ - فالأزمات تغدو وتروح، لكن النظام المالي الدولي ما برح دون تغيير. لقد أحرز بعض التقدم في عام ٢٠٠٦ بشأن استعراض حصص صندوق النقد الدولي للبلدان التي لا تتجلى في حصصها أهميتها الاقتصادية إلا بالحد الأدنى. وشدد على أهمية التحرك قدما في الإصلاح وعلى الحاجة إلى التزام سياسي واضح، ولا سيما من الدول الأعضاء المتقدمة، بإحراز تقدم ملموس في المرحلة الثانية، وذلك لطمأنة الأعضاء، الذين تكبدوا تسديد الدفعة الأولى بازدياد انكماش نصيبهم من حصصهم من جراء الزيادة المخصصة للمرحلة الأولى، إلى أن إصلاح نظام الحصص سيكون عملية موثوقة ومجدية وأنهم سيستفيدون من إصلاح أوسع نطاقا وأكثر شمولا في المرحلة الثانية.

٦٥ - وكنتيجة للمرحلة الأولى من الإصلاح، خُفضت حصة ماليزيا من ٠,٧ إلى ٠,٦٨ في المائة، رغم أن حسابات صندوق النقد الدولي تُظهر أنه كان ينبغي أن تزداد حتى ١,٤ في المائة، وذلك بالاستناد إلى صيغ الحصص التقليدية. ولذلك كان عدم إحراز تقدم في المرحلة الثانية مدعاة للقلق، ولا سيما وأنه من المقرر أن تنتهي المناقشات المتعلقة بصيغ الحصص في ربيع عام ٢٠٠٨.

٦٦ - والمسألة الأوسع نطاقا، التي لا يشكل إبداء الرأي والمشاركة إلا جزءا صغيرا منها، تتعلق بشرعية صندوق النقد الدولي ومصداقيته وجدواه في المستقبل. فكون بلدان نامية كثيرة قد سددت معظم قروضها أو كلها وهي حذرة من أن

تأخذ قروضا جديدة إنما يبين مدى عدم رضاها عن الطرق الفظة التي يتبعها الصندوق. إذ تبين التجربة أن البلدان النامية قد تحملت تدابير التقشف أكثر مما تحملتها البلدان المتقدمة. وعلى سبيل المثال، فقد خفَّضت ماليزيا عجز ميزانيتها من ما يزيد عن ٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٣ في المائة الآن. فمشكلة البلدان النامية هي ليست في التقشف بحد ذاته، بل في إرغامها على اعتناق تقشف لا ضرورة له يقوم على أساس تصور إيديولوجي للعالم، وليس على أساس تصور عملي واقعي. ولبقاء صندوق النقد الدولي شرعيا وموثوقا ومجديا، لا بد له من أن يعود إلى ولايته الأصلية، وأن يزيد من اعتماده على قوة التحليل والإقناع، وأن يكف عن أن يكون أداة في يد الأغنياء والأقوياء.

٦٧ - فازدياد عدم الاستقرار في النظام الاقتصادي الدولي يعيق بشكل خطير الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحسين الرعاية لشعوبها. ويتضح هذا أكثر ما يتضح في مجال التمويل الدولي. فقبل بضعة أشهر فقط، كان من شأن الوسائل المالية المبتكرة ذاتها، التي مكَّنت الذين لم يكونوا جديرين بالاقتراض والذين كانوا خطرا ينبغي توزيعه بشكل أكثر تكافؤا بين المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم، أن ضمنت أيضا زيادة انتشار العدوى بمجرد ظهور الحقيقة. وكان بين كبوش الفداء رئيس مجلس محافظي النظام الاحتياطي الاتحادي والشركات التي تقوم بتصنيف البلدان. فلم يفعل أحد شيئا، تماما كما حدث في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، عندما أُلقي أيضا باللوم على الوكالات التي تقوم بالتصنيف. وكان هذا بسبب أن النظام الحالي من شأنه زيادة الجشع. وتجدر الملاحظة في هذا الصدد، أنه في حين تُعاني بقية قطاع البيع بالمفرق في الولايات المتحدة، لا تزال شركات السلع الفاخرة تتمتع بمبيعات نشطة ونمو متين، مما يُشير إلى الفجوة الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء.

٦٨ - فلا بد للبلدان النامية من أن تعتمد سياسات اقتصاد كلي صلبة، وأحيانا غير تقليدية، إن كان لها أن تبقى على قيد الحياة وتزدهر. لقد انتُقدت بسبب زيادتها احتياطياتها من العملة الأجنبية تحسبا للأزمات المالية الدولية. لقد قيل أن فائض الحسابات الجارية لدى الصين وحده ينتزع الطلب من بقية العالم بمقدار ٠,٧٥ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذا الأخير. لقد نُصحت البلدان النامية بأن توجد التوازن الصحيح بين الزيادات الممكنة في تكاليف الوساطة لهذه السياسة، من ناحية، وبين تكاليف أزمة على نطاق النظام في المستقبل، من ناحية أخرى. بيد أن هذا ليس سهلا، بالنظر إلى أن الأنشطة الأكثر احتمالا في أن تسبب أزمات على نطاق النظام لا تصدر على الأرجح من الجهات الفاعلة اقتصاديا التي مقرها العالم النامي. فاستحداث وسائل مالية غير عادية بشكل مطرد قد جعل من الصعب التنبؤ بمدى الأزمات في المستقبل وليس هناك من موقف آخر يلجأ إليه ويراعي الحاجة إلى حماية رعاية مواطنيها. وأردف قائلا إن حكومته ستواصل البناء على سياسات الاقتصاد الكلي التي عادت عليها بالنفع في الماضي، مع تعديلها كي تناسب الحقيقة في العصر الحاضر. ونتيجة لهذا، يُتوقع النمو بمقدار يتراوح بين ٦ و ٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨. وعلاوة على هذا، وبتوقع أن يصل الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص إلى نسبة ٩,٥ في المائة و ٧,٩ في المائة بالترتيب، من المتوقع أن يزيد دخل الفرد الواحد بمقدار ٦,٨ في المائة. كما سيبقى لدى ماليزيا احتياطات مالية كبيرة.

٦٩ - واختتم كلامه قائلا إن الاضطراب المحيق بالنظام المالي الدولي جعل من الصعب بشكل مطرد بالنسبة للبلدان النامية تحقيق أهدافها الإنمائية؛ وإنه لا بد من إصلاح النظام المالي الدولي بخطى متسارعة، مع التركيز على مطامح فقراء العالم في التنمية.

٧٠ - **السيد موبوري مويتا** (كينيا): قال إن الزيادة المستمرة في تدفقات الموارد الخارجة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة هو أمر يدعو إلى القلق، بالنظر إلى أنه يقوض آمال الأولى منها في التنمية. فتدفقات خارجة كهذه، ولو كانت هامة في تدارك الخلل في الحسابات الجارية، إنما تُشير إلى نقائص تحتاج إلى تدارك. إذ لا يمكن ذكر عدم توفر الموارد كعامل حساس في المساعي الإنمائية للبلدان النامية في الوقت الذي تُبقي فيه هذه البلدان ذاتها موارد ضخمة في البلدان المتقدمة. والتقاعس عن تدارك هذا الموقف هو دليل على ضعف النظام المالي الدولي في إيجاد طرق للاحتفاظ بهذه الموارد لتعزيز التنمية في البلدان الفقيرة. فالتخفيف من الديون لا يقدم أي موارد جديدة مجدية لأغراض التنمية، ولذلك لا يمكن اعتباره مساعدة إنمائية رسمية. وإذا ما استمر هذا الاتجاه، فمن غير المحتمل أن تحقق البلدان النامية الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٧١ - وأضاف قائلا إن إصلاح الهيكل المالي الدولي ما برح بطيئا وهو يُعاقب بوجه خاص البلدان النامية، التي لا تتجلى في مستوى اشتراكها في عمليات اتخاذ القرار في المؤسسات المالية الرئيسية أعدادها الكبيرة أو آثارها في النُظم العالمية. فمن الضروري معالجة مسألة رأي البلدان النامية ومشاركتها وتمثيلها في عمليات اتخاذ القرار لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتعزيز الآليات المالية الإقليمية، بقصد تعزيز التعاون والاعتماد على الذات.

٧٢ - أما إعلان باريس بشأن فعالية المعونة فلم يُدمج كليا في هياكل الصرف لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولا سيما الهياكل المتصلة بتمويل البرامج في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، أصبح صرف المساعدة الإنمائية الرسمية مشروطا بشكل متزايد بالإصلاح الإداري والسياسي. ورغم أن بلدانا أفريقية كثيرة قد أحرزت تقدما ملموسا في هذا الصدد، فما يُطبق عند وضع الشروط لبلدان في ظروف مشابهة في بقاع أخرى من العالم هو معايير مختلفة.

٧٣ - واستنادا إلى تقرير الأمين العام (A/62/151)، ازدادت الديون الخارجية للبلدان النامية من ناحية القيمة الاسمية في عام ٢٠٠٦ من ٢,٧٤٢ بليون دولار إلى ٢,٨٥١ بليون دولار. فهذه الزيادة، بالاقتران مع الزيادة الحاصلة في تدفقات الموارد الصافية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، تُشكل تهديدا حقيقيا للإمكانيات الإنمائية لدى الأولى منها، وإذا لم يوضع حد، فإنها ستؤدي إلى زيادة الخلل العالمي المالي والإنمائي. ومبادرات التخفيف من الديون، مثل مبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، غير كافيتين، وذلك لعدة أسباب منها أنهما لا تعالجان البلدان النامية المثقلة بالديون، مثل بلده، التي لا تُعتبر فقيرة. فلا بد من استعراض معايير تصنيف البلدان والقدرة على تحمل الديون لضمان الإنصاف والتأكد من حدوث أثر فعلي في البلدان المعنية. ولا بد من استعراض الاتجاه المتطور المتمثل في اعتبار تخفيف الديون مساعدة إنمائية رسمية، بالنظر إلى تحديه المعرفة التقليدية بشأن جانبين هامين لكن مختلفين من جوانب التمويل والتعاون الدولي. واستدرك قائلا إن الحل الفعلي لمشكلة ديون البلدان النامية هو إلغاء هذه الديون بنسبة ١٠٠ في المائة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.